



الخبر:

محمود محيي الدين: علاقة مصر بالبنك الدولي قديمة

أكد الدكتور محمود محيي الدين، النائب الأول لرئيس البنك الدولي، أن علاقة مصر بصندوق البنك الدولي ليست جديدة، مشيراً إلى أن مصر لجأت للصندوق عام 1990. وتوقع محيي الدين، أن النمو الاقتصادي سيكون أفضل خلال العام المقبل. وقال الدكتور محمود محيي الدين، أن البنك يعمل على البعد التنموي أكثر من التمويل، في برامجه الإصلاحية. وأن البنك يقدر أن الإجراءات الإصلاحية لا تسعد المواطنين، فيشترط إجراءات تزيد النمو والاستثمار وتتيح فرص العمل، كشروط لتنفيذ برامج الإصلاح.

المصدر: (اليوم السابع بتصرف الأحد، 26 نوفمبر 2017)

التعليق على الخبر

- الدكتور محمود صفوت محيي الدين يشغل حالياً منصب النائب الأول لرئيس البنك الدولي، وشغل سابقاً منصب وزير الاستثمار لجمهورية مصر العربية، ومنصب المدير المنتدب للبنك الدولي كأول مصري يشغل هذا المنصب.
- البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله.

- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم

- قال محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي، إنه يعتقد أن الاقتصاد المصري سينجو من التورط في فخ الديون الخارجية الضخمة، مشيراً إلى أن مصر مرت بفترات تاريخية من تعاظم الديون الخارجية وتمكنت من تجاوزها. وتقرير صندوق النقد الأخير أشار إلى أن هناك تحسن متوقع في معدلات الدين العام، مع ذلك يجب تعظيم الأصول المالية وأهمها تراكم احتياطي النقد الأجنبي، وهناك أيضاً الصناديق السيادية. كما ذكر أن تقرير صندوق النقد الأخير يشير إلى تعاظم قدرة الاقتصاد المصري في السيطرة على معدلات الدين الخارجي بالنمو المستدام في الناتج المحلي الإجمالي. ولقد ارتفع الدين الخارجي لمصر بواقع 41.6 في المئة إلى 79 مليار دولار بنهاية السنة المالية 2016 - 2017 في 30 يونيو 2017، حسبما أعلن البنك المركزي المصري.
- وصرح محي الدين إلى أن التنمية المستدامة تحتاج لاستثمار في القوى البشرية، موضحاً مفهومها بأنها استراتيجية لتحقيق تطور مضطرب في مجالات البعد الاجتماعي، التعليم، حقوق المرأة، رعاية صحية والمساواة بين الجنسين.
- وحول دور البنك الدولي في التمويل للمشروعات، أوضح أن البنك يضع قوائم للمشروعات الأول وهي الاستثمارات التي لن نشارك بها وهذه قائمة سلبية، والثانية قائمة المشروعات التي تخدم أهداف التنمية المستدامة.
- أن التعاون ما بين البورصات سيعمل على تنمية اقتصاديات الدول الإفريقية، وذلك من خلال الاهتمام بالحوكمة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي الأمور التي ركزت عليها البورصة المصرية مؤخراً.
- ويوجد عدد من الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها في مصر بالوقت الحالي، فيما يتعلق بالاستثمار في البنية الأساسية والطرق والرعاية الصحية، مثل مشروع القضاء على فيروس سى، واستفادة الكثيرين من برنامج العلاج من الالتهاب الكبدي الوبائي فيروس سى.
- وأشار إلى أن وضع الاقتصاد المصري يعد أفضل بكثير من الدول النامية الأخرى، ويوجد فرصة لتحقيق قفزات كبيرة.
- ودعا النائب الأول لرئيس البنك الدولي إلى ضرورة إنشاء الصناديق السيادية، والتي تهدف إلى تجنب جزء من الموارد الاستثمارية لصالح تلك الصناديق بدلاً من توجيهها بالكامل كموارد للنقد الأجنبي، كذلك التوعية بقيمة الادخار، خاصة أن معدل الادخار في مصر يقل عن 8%، وهو من أقل المعدلات العالمية، مشيراً إلى أهمية فتح حساب بنكية لطلاب المدارس.
- وأشار أن هناك بعض الطرق لمكافحة الغلاء أولها مواجهة التضخم، وعلاج الغلاء يتمثل في النمو، وتوفير فرص عمل في المناطق الاستثمارية، فضلاً عن إزالة بعض البنود من على كاهل المواطن، عبر ثقته في 3 قطاعات، الصحة والتعليم والمواصلات.